

كوّماري عيراني
داد کاي بالاي ليکتبخانهي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

التعد: ٧٤/اتحادية/تمييز/٢٠١٣

تسلطت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المعصوم وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صالح النفتندي وعماد صالح التميمي وميلانيول شمشون قس كوريكس وحسين ابو ائمن المائوتين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الآتي :

المعوز/ المدعي /عهد الجدار ستر حساس / وكالة المحامي علي حسين السعدي .
المميز عليه / المدعي عليه / وزير الدفاع إضافة لسوفيته وكيسه المسوقف
الحقوقي علي عبد الكريم .

الإدعاء

ادعى المدعي (المعوز) امام محكمة القضاء الإداري انه ملازم أول (سابق) في وزارة الدفاع (على الملاك الدائم) ويحمل الرقم الامصاصي (٧٢١١٣٣٣١) ويتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٧
تم إحالته على التقاعد بموجب الأمر الإداري المرقم (١٦٤) في ١٩٩٧/٧/٢٧
وبدون راتب تقاعدي ، وتم ترقيته الى رتبة ملازم أول بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٤ وفق جدول الترقية الدوري للضباط وبعد ثلاثة عشر يوماً تم إحالته على التقاعد وفق الظفر (٣) من المادة (٣٨) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (١) لسنة ١٩٧٥ دون وجود اي عقوبة إدارية او انضباطية .
وان ترقيته تمت حسب الضوابط ، وبعد عام ٢٠٠٣ قدم أكثر من طلب لغرض العودة الى الخدمة دون الإجابة عليها .
تقدم المدعي بموجب كتاب إعلام وزارة الدفاع المرقم (٣٢٢) في ٢٠١٢/١/٤ إلا انه لم يبت بالنظم رغم مضي المدة القانونية أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٦ طالباً المحكم بإلغاء الأمر الإداري المرقم (١٦٤) في ١٩٩٧/٧/٢٧ واعادته للخدمة وعلى ملاك وزارة الدفاع ورتبة ملازم أول . ونتيجة لتسارعة الضرورية العنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ ويعد الاضماره ١٧٢/ق/ ٢٠١٢ حكماً بالانقضاء بقضي بمرء الدعوى .
شعن المعوز بالتخلم بواسطة وكيله امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاعتسه التمييزية المورثه ٢٠١٣/١/٢١ طالباً تعضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدعى القانونية قرر قبوله شكلاً وبشئ عطف الظرف في الحكم التمييز وجد أنه المدعي يطعن بأمر إحالته

كويتي عراقي
داد كاي بالاي نيوتيهادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٤/التفدية/٢٠١٣

على التقاعد المرقم (١٦٤) لسنة ١٩٩٧ والصادر من وزارة الدفاع - النظام السابق -
واله نظم بموجب كتاب وزارة الدفاع المرقم (٣٢٢) في ٢٠١٠/٤/٤ وأقام دعواه في ٢٠١٢/٥/٦
الا أنه لم يبت في النظم رغم مضي المدة القانونية ، وحيث ان سلطة الائتلاف قد حلت الوكالات
العراقية بالامر المرقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ ومن ضمنها وزارة الدفاع التي وردت
بالمضمون (١) من الملحق بالامر اتفأ وأن حل وزارة الدفاع يعني فقدان شخصيتها المطلوبة لعدم
وجود نص قانوني يفرض بتفكيك الحقوق والالتزامات بالنسبة للوزارة المنحلة
التي لا تزال العتية وهذا يعني ان المدعي عليه/اضافة لوظيفته لا يصبح ان يكون خصماً
تدعي واذا ان محكمة القضاء الإداري قد قضت ببرد دعوى المدعي لعدم توجه الخصومة ابتداءً
بالتكامل المادة (٨٠) من قانون المرافعات المدنية المرقم (٨٢) لسنة ١٩٦٩
المعدل فيكون حكمها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية
وتحصيل المعيز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٦ .

الرئيس
مهدت محمود

العضو
فاروق محمد الساسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب التمشيادي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون آيس كوركيس

العضو
حسين ابو الحسن